



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

المحاضرة السادسة

المرحلة : الدكتوراه / الدراسات العليا

اسم المادة : الاسانيد والعلل

عنوان المحاضرة : أسباب العلة من خلال كتاب ابن رجب الحنبلي "رحمه الله"

اسم التدريسي : أ . د . عدي جاسم حماده صالح الجبوري

## أسباب العلة من خلال كتاب ابن رجب

### تمهيد :

لقد حاولت من خلال استقراء "شرح علل الترمذي" لابن رجب، وغيره من كتب العلل أن أحدد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العلة، إذ الكلام عن هذه الأسباب، منظماً مجتمعاً، لم يقع لي في كتاب من الكتب التي تعرضت للعلل، ومع أن كتاب ابن رجب هو كتاب العلل الوحيد الذي تكلم على العلل كعلم له قواعده وأقسامه إلا أنه لم يفصل أسباب العلل في مبحث مستقل، وإنما عرض لها في مواضع متفرقة. ولعل دراستنا هذه هي بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل.

وفيما يلي عرض لهذه الأسباب والكلام عليها، مع ذكر كلام ابن رجب في كل

منها:

### السبب العام:

هو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، إلا أنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسوله صلى الله عليه وسلم وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر مقل.

هذا في القسم الرابع من الرواة عنده، وهم الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط في حديثهم، وهؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة، فهو لم يصفهم بالضبط التام الكامل، بل قال: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة. فالضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النادر. وهذا احتراز ينبغي أن يدخل صراحة في شرط رجال الصحيح، وإن كان قد تناوله تعريف الحديث الصحيح بصورة غير مباشرة، عند ذكرهم سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة.

وقد تناول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي هذا القسم الرابع الذي ذكره الترمذي

بالشرح وذكر أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم فقال:

"وذكر الترمذي ههنا حكم القسم الرابع، وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطوهم،

وذكر أنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد من الأئمة، على حفظهم.

وقال ابن معين: من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب.

وقال أيضا: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب.

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءا في ذلك.

ووهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله: تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم".

وذكر ابن رجب في ذلك كلاما لأبي الحسن الدار قطني بعد ذكر بعض الأوهام في روايات الصحابة، وقول الدار قطني: مثل هذا في الصحابة، أي الوهم والخطأ.

**وأما أوهام كبار أئمة الحديث، فقد ذكر ابن رجب أقوالا فيها:**

قال أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ.

وقال البرذعي: شهدت أبا زرعة، وذكر عبد الرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء، ثم ذكر عدة أسماء صحفها. وهذه الأسماء ورد النص بها في كتاب البرذعي وهي: قول ابن مهدي: شهاب بن شريفة، وإنما هو شهاب بن شرنقة. وقال: عن هشام عن الحجاج عن عائذ بن بطة وإنما هو ابن نضلة.

وقال: قيس بن جبير، وإنما هو قيس بن حبتر (وزن جعفر) التميمي.

**وفيما يلي عرض لأحاديث وهم فيها كبار الثقات:**

منهم شعبة بن الحجاج: وثناء العلماء على شعبة جزيل طويل، فهو أمير المؤمنين في الحديث، ورجل روى عنه شعبة لا يسأل عنه، وكان الثوري يقول: أستاذنا شعبة. وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. ولكن لشعبة أوهاما، وفي حديثه علل، وإن كانت قليلة، وقد وقف النقاد عليها:

**مثال:**

**أخرج الترمذي في العلل الكبير قال:**

حدثنا محمود بن غيلان، قال (أنا) أبو داود، قال: (أنا) شعبة، قال: (أنا) عبد ربه بن سعيد، قال: سمعت أنس بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن عبد الله بن الحارث بن المطلب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الصلاة مثني مثني، تشهد في ركعتين، وتبؤس، وتمسكن، وتفتن وتقول: اللهم، اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج".

وقال الليث: (أنا) عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس.

سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة.

**وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع:**

- فقال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو عمران بن أبي أنس.

- وقال: عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو عن عبد الله بن نافع، عن ربيعة بن الحارث.

- وربيعة بن الحارث هو ابن المطلب، فقال: هو: عن المطلب.

- ولم يذكر فيه: عن الفضل بن العباس.

هذه أوهام لشعبة ذكرها البخاري جوابا على سؤال الترمذي له، وفيها بيان جلي لأخطاء الثقات ولو كانوا بمنزلة شعبة، وقد ذكر ابن أبي حاتم كلاما للإمام أحمد في أوهام شعبة، فقال:

قال أحمد: ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال.

وقال أحمد: كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئا قليلا، وربما وهم في الشيء، وفي العبارة الأخيرة كشف عن مصدر الوهم والخطأ عند هذا الإمام الفذ.

ورجل آخر شارك شعبة في الفضل والعصر، ولا يقل عنه إن لم يزد في الحفظ والعلم، وهو إمام دار الهجرة مالك بن أنس. وقد ترجم له ابن رجب ترجمة ضافية وافية جمع شتاتها ودورها من كثير من المراجع في التواريخ والرجال، ولكن هذا الفضل لم يمنع أن يسجل النقاد على مالك مأخذ وعلا في بعض رواياته:

فقد أخذ عليه الجماهير روايته عن عبد الكريم أبي أمية وهو متهم بالكذب.

وأما مثال العلة في حديثه، فمما ذكره ابن أبي حاتم في عله.

سألت أبي عن حديث رواه مالك، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز عن البراء، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا" فقال أبي: نقص مالك من هذا الإسناد، إنما هو سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

واستيفاء لهذا الموضوع نذكر رجلا ثالثا لا يقل عن سابقه في الإمامة والفضل وهو الليث بن سعد إمام أهل مصر، ومع علو رتبته في الحفظ والضبط إلا أن النقاد سجلوا عليه علا في حديثه، مثال ذلك، ما رواه ابن أبي حاتم في عله، قال:

سمعت أبا زرعة، وحدثنا عن يحيى بن بكير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قالوا: يا رسول الله، أصحاب الحمر، قال: لم ينزل علي في الحمر إلا هذه الآية الفاذة، (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) إلى آخر السورة. قال أبو زرعة: وهم فيه الليث، إنما هو زيد بن أسلم عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ونختم هذا السبب العام، الذي لا يكاد يخرج من تأثيره أحد من الحفاظ، بما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وهو نص يؤكد وقوع بعض الأوهام في روايات الحفاظ، ويكشف عن القدر من الخطأ الذي يبقى معه الحافظ، الضابط الإمام، على رتبته في الإمامة والضبط:

(أنا) أبي، أخبرنا سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: اكتب عن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين قال: نعم. قلت: فتلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم.

وهكذا، فإنه يمكننا أن نرجع قسما، لا بأس به، من علل الحديث لأخطاء مثل هؤلاء الجهابذة، ويعتبر كشف هذه العلل من أعلى مراتب هذا العلم، وذلك لخفائها واستتارها بمنزلتهم في الحفظ والضبط.

وفي هذا درس بالغ لأعداء السنة، والطاغين فيها، ليعلموا أية حراسة حرس الله بها سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وليدركوا أنه ما دامت منزلة كبار الأئمة لم تمنع من تتبع رواياتهم ونقدها وتمحيصها، وبيان الخطأ فيها، فمن باب أولى أن يكشف وهم غيرهم، وعبث العابثين مهما كانت غايتهم، ومهما استخدموا من أساليب التزوير والكذب.

**فالأول** : العلل، هو الشربة الثانية ، ويقال : علل بعد نهل ، ويقال (أعل القوم) إذا شربت إيلهم عللا ، قال ابن الأعرابي في المثل : ما زيارتك إيانا إلا سوم عالية، أي مثل الإبل التي تعل ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني والثالث العلة المرض وصاحبها معتل قال ابن الأعرابي عل المريض يعل فهو عليل .

وقال في القاموس اعتله وأعله الله -تعالى- فهو معل وعليل ولا تقل معلول والمتكلمون يقولونها ولست منه على تلج وقال في اللسان إنما هو أعله الله فهو معل إلا

أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول من أنه جاء على جننته وسللته .

والمحدثون يطلقون على الحديث الذي في عله معلول (وكذا وقع في كلام البخاري والترمذي الدارقطني والحاكم وغيرهم) وقد أنكر بعض العلماء هذا كما سبق في اعتراضهم على المتكلمين (وقال إن المعلول في اللغة اسم مفعول من عله إذا سقاه السقية الثانية وتعقبهم آخرون فقالوا قد ذكر في بعض كتب اللغة عل الشيء إذا أصابته علة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه

قال ابن القوطية (عل الإنسان مرض والشيء أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر بل قال بعضهم استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ قال ابن هشام في شرح بانة سعاد :

(تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت

كأنها منهل بالراح معلول))

والراجح في هذه المسألة أن معلول موفق للغة ومنسجم مع قواعدها إذا كان مشتقاً من عله بمعنى سقاه الشربة الثانية وهو معنى معلول في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية وليس كما أرادته شاهداً للعلة بمعنى المرض لأن معلول في البيت مرتبط بمنهل والمنهل هو المورد في المرة الأولى والمعلول هو المورد في المرة الثانية

ولما كان من معاني عل في أصل اللغة الشربة الثانية كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه لا في اللغة ولا في الاصطلاح وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة